مصرف سورية المركزي
مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصاءات
العامة والتخطيط

Central Bank of Syria
Economic Research, General Statistics and
Planning Directorate

التقرير الاقتصادي الأسبوعي العدد 33

2020

التقرير الاقتصادي الأسبوعي

(2020/09/05-08/30)

العدد 2020/33

جميع الحقوق محفوظة لمصرف سورية المركزي، لا يسمح بإعادة إصدار هذا التقرير، أو تعديله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من مصرف سورية المركزي. ويشترط في حال الاقتباس منه الإشارة بصورة مرجعية صريحة إلى المصدر. وذلك تحت طائلة المساءلة القانونية وفقاً للقوانين النافذة المتعلقة بحماية حقوق المؤلف.

All Rights reserved to CBS, no part of this publication may be reproduced, distributed, or transmitted in any form or by any means including photocopying, recording or other electronic or mechanical methods without the prior written permission of the publisher, except in case of brief quotations with reference to the source. Under legal accountability according to copyright protection laws.

For Correspondence and Enquiries		**للمراسلات والاستفسارات:**
	Central Bank of Syria	مصرف سورية المركزي
Postal Address	El-Tajrida El-Maghrabye Square	**العنوان البريدي** ساحة التجريدة المغربية
	P.O.BOX:2254, Damascus	دمشق ص.ب: 2254
Web Site:	www.cb.gov.sy	**الموقع الالكتروني**
Economic Research, General Statistics and Planning Directorate		مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصاءات العامة والتخطيط
E-mail	research@cb.gov.sy	**البريد الالكتروني**
Telephone:	+963 11 224 20 77	هاتف
Fax:	+963 11 224 20 77	فاكس

التقرير الاقتصادي الأسبوعي

العدد 2020/33

ملخص:

❖ **الاقتصاد السوري:**

- استقرار سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي، وانخفاض أسعار الذهب المحلية، وارتفاع مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية.
- الشركة العامة لصناعة الكابلات؛ تحقيق أرباح بنحو 4.6 مليار ليرة سورية، وخطط لتطوير الإنتاج وزيادته.
- هيئة الاستثمار السورية؛ تشميل مشروع لإنتاج الخميرة في مدينة حسياء الصناعية بتكلفة 30 مليار ليرة سورية.

❖ **الاقتصادات العربية:**

- مصر؛ انخفاض مؤشر مديري المشتريات الصناعي في شهر آب من عام 2020.
- الإمارات؛ انخفاض مؤشر مديري المشتريات الصناعي في شهر آب من عام 2020.

❖ **الاقتصادات العالمية:**

- منطقة اليورو؛ انخفاض نشاط البناء في شهر آب من عام 2020، وانخفاض مبيعات التجزئة في شهر تموز من عام 2020، وارتفاع أسعار المنتجين الصناعيين في شهر تموز من عام 2020.
- الولايات المتحدة الأمريكية؛ ارتفاع كلاً من؛ مؤشر مديري المشتريات المركب في شهر آب من عام 2020، والعجز التجاري في شهر تموز من عام 2020، وانخفاض معدل البطالة في شهر آب من عام 2020.
- المملكة المتحدة انخفاض مؤشر مديري المشتريات للإنشاءات في شهر آب من عام 2020.
- روسيا؛ ارتفاع مؤشر مديري المشتريات التصنيعي في شهر آب من عام 2020.
- الصين؛ ارتفاع كلاً من؛ مؤشر مديري المشتريات التصنيعي العام، ومؤشر مديري المشتريات المركب في شهر آب من عام 2020.
- اليابان؛ انخفاض مؤشر مديري المشتريات الخدمي في شهر آب من عام 2020.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛ ارتفاع الأسعار العالمية للأغذية في شهر آب من عام 2020.

❖ **أوراق عمل بحثية:**

- صندوق النقد الدولي؛ معالجة الديون المفرطة الخاصة في آسيا: الجوانب الاقتصادية والقانونية.
- صندوق النقد الدولي؛ زعزعة الاستقرار، ترتيبات سعر الصرف والديون بالعملات الأجنبية.

❖ **اقتصاد الأسبوع:**

- كوسوفو: اقتصاد انتقالي محدود الموارد.

مصرف سورية المركزي:

سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الرئيسة:

سعر الصرف حسب النشرة الرسمية الصادرة عن مصرف سورية المركزي:

استقر سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي خلال تداولاته الأسبوعية عند مستوى 1,262.00 ليرة سورية، بينما بلغ سعر صرف الليرة السورية مقابل اليورو 1,490.43 ليرة سورية في نهاية الأسبوع، مقارنةً بمستوى 1,501.91 ليرة سورية في بداية الأسبوع، مسجلاً ارتفاعاً قدره 11.48 ليرة سورية (بمعدل 0.76%) (الشكل رقم 1).

الشكل رقم 1 تطور سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي واليورو

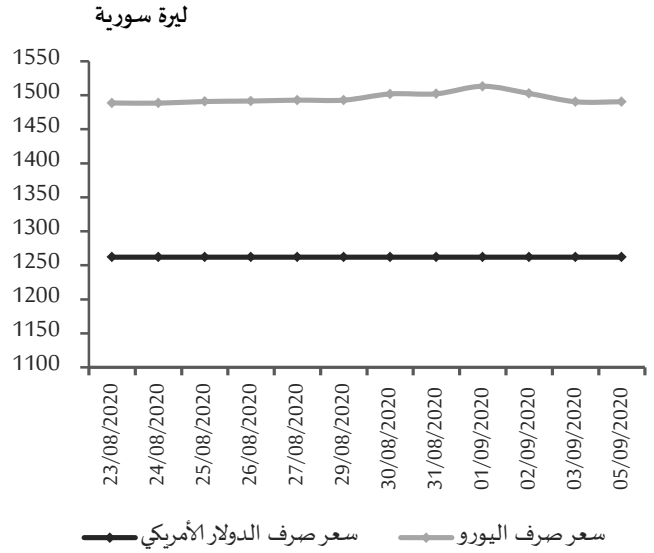

سعر الصرف حسب نشرة المصارف والصرافة الصادرة عن مصرف سورية المركزي:

استقر سعر صرف الليرة السورية خلال تداولاته الأسبوعية لدى القطاع المصرفي أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 1,256 ليرة سورية للدولار الأمريكي، بينما بلغ سعر صرف الليرة السورية مقابل اليورو 1,483.34 ليرة سورية في نهاية الأسبوع، مقارنةً بمستوى 1,494.77 ليرة سورية في بداية الأسبوع، مسجلاً ارتفاعاً قدره 11.43 ليرة سورية (بمعدل 0.76%) (الشكل رقم 2).

الشكل رقم 2 سعر صرف الليرة السورية في نشرة وسطي المصارف

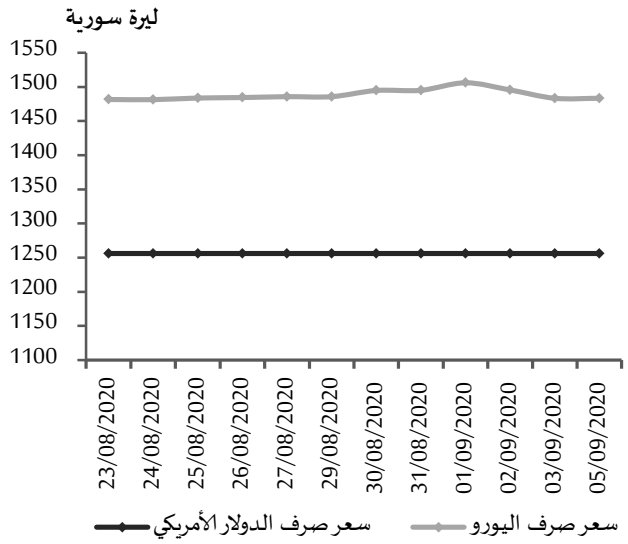

أسعار الذهب في السوق المحلي:

بلغ سعر غرام الذهب (عيار 18 قيراط) 96,000 ليرة سورية في نهاية الأسبوع مقارنةً بمستوى 97,714 ليرة سورية في بداية الأسبوع مسجلاً انخفاضاً قدره 1,714 ليرة سورية (بمعدل 1.75%)، وبلغ سعر غرام الذهب (عيار 21 قيراط) 112,000 ليرة سورية في نهاية الأسبوع مقارنةً بمستوى 114,000 ليرة سورية في بداية الأسبوع مسجلاً انخفاضاً قدره 2,000 ليرة سورية (بمعدل 1.75%) (الشكل رقم 3)، كما انخفض سعر الذهب عالمياً بمقدار 44.30 دولار أمريكي للأونصة بنسبة انخفاض بلغت 2.24%.

الشكل رقم 3 سعر غرام الذهب بالليرات السورية خلال أسبوعين

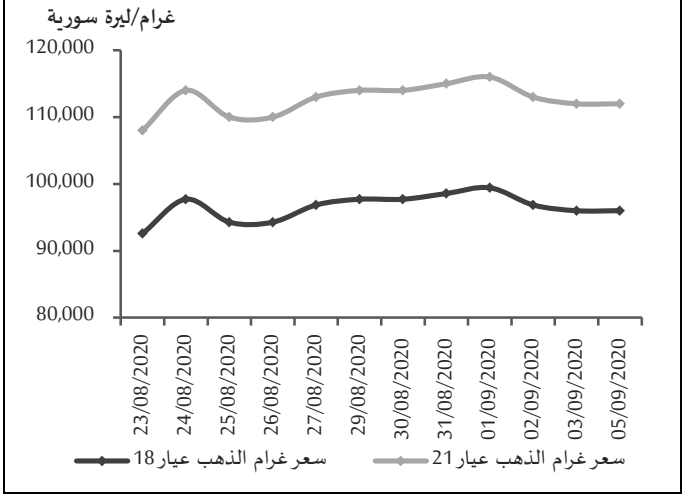

المصدر: الجمعية الحرفية للصياغة وصنع المجوهرات والأحجار الكريمة بدمشق، مصرف سورية المركزي.

سوق دمشق للأوراق المالية:

سجل المؤشر العام لسوق دمشق للأوراق المالية (DWX) ارتفاعاً إلى مستوى 7,515.12 نقطة مقارنةً بمستوى 7,499.03 نقطة في تداولات الأسبوع السابق بنسبة ارتفاع بلغت 0.21%، ويعود هذا الارتفاع إلى ارتفاع أسهم 5 شركات هي: بنك سورية والمهجر بنسبة ارتفاع بلغت 7.32%، وبنك الأردن سورية بنسبة ارتفاع بلغت 3.08%، وبنك قطر الوطني سورية بنسبة ارتفاع بلغت 2.29%، وبنك الشام بنسبة ارتفاع بلغت 2.12%، وبنك البركة سورية بنسبة ارتفاع بلغت 1.03%، بينما سجلت قيمة التداولات الأسبوعية الإجمالية انخفاضاً إلى مستوى 333 مليون ليرة سورية، مقارنةً بمستوى 367 مليون ليرة سورية في تداولات الأسبوع السابق، وانخفض حجم التداول إلى مستوى 365 ألف سهم، مقارنةً بمستوى 419 ألف سهم في تداولات الأسبوع السابق، وقد شملت هذه التداولات 478 صفقة مقارنةً بـ 484 صفقة في الأسبوع السابق.

الشكل رقم 4 التداولات اليومية لسوق دمشق للأوراق المالية

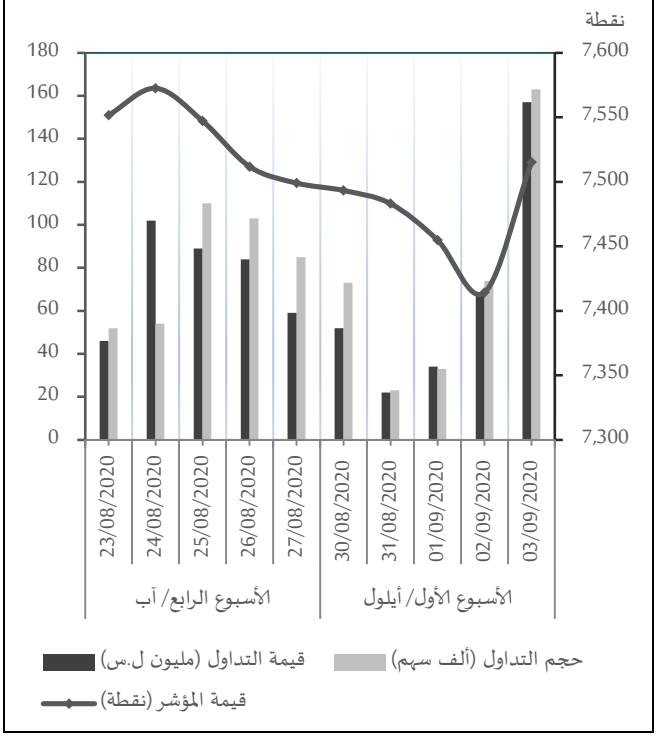

المصدر سوق دمشق للأوراق المالية، مصرف سورية المركزي.

سيطر قطاع المصارف على الحصة الأكبر من تداولات السوق، إلا أن حصته انخفضت إلى مستوى 88.44% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 92.87% في تداولات الأسبوع السابق، وانخفضت حصة قطاع التأمين إلى مستوى 2.20% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 6.85% في تداولات الأسبوع السابق، كما انخفضت حصة قطاع الخدمات إلى 0.05% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 0.10% في تداولات الأسبوع السابق، بينما ارتفعت حصة قطاع الصناعة إلى مستوى 0.27% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 0.10% في تداولات الأسبوع السابق، في حين لم يجر أي تداول على قطاعي الاتصالات والزراعة.

الشكل رقم 5 الحصة السوقية لكل قطاع

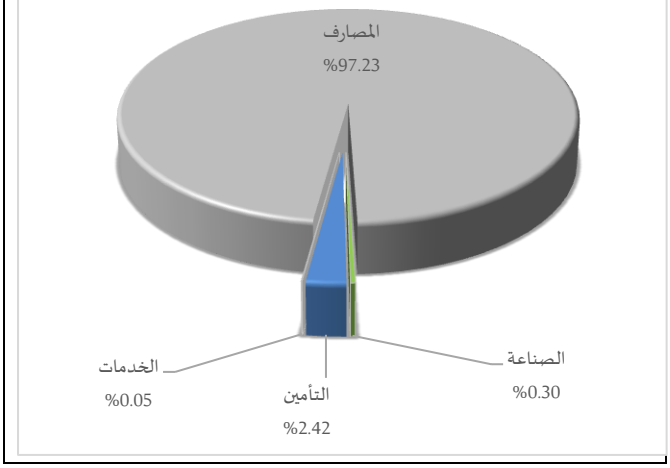

المصدر سوق دمشق للأوراق المالية، مصرف سورية المركزي.

وجاء ترتيب الشركات من حيث نسب الاستحواذ وحجم التداول على النحو الآتي: بنك سورية الدولي الإسلامي متصدراً بنسبة استحواذ 27.24% وحجم تداول 106,496 سهم، وبنك البركة سورية بنسبة استحواذ 20.01% وحجم تداول 42,681 سهم، وبنك الشام بنسبة استحواذ 17.46% وحجم تداول 50,184 سهم، وبنك سورية والمهجر بنسبة استحواذ 10.39% وحجم تداول 49,655 سهم، وشركة إسمنت البادية بنسبة استحواذ 7.65% وحجم تداول 25,736 سهم، وبنك قطر الوطني سورية بنسبة استحواذ 6.91% وحجم تداول 31,985 سهم، وشركة العقيلة للتأمين التكافلي بنسبة استحواذ 2.05% وحجم تداول 13,410 سهم، وبنك الشرق بنسبة استحواذ 1.90% وحجم تداول 5,405 سهم، وبنك بيمو السعودي الفرنسي بنسبة استحواذ 1.52% وحجم تداول

5,824 سهم، والبنك العربي سورية بنسبة استحواذ 1.35% وحجم تداول 11,639 سهم، في حين لم تتجاوز نسب التداول الأخرى 1%.

الاقتصاد المحلي:

المستجدات الاقتصادية المحلية:

الشركة العامة لصناعة الكابلات؛ تحقيق أرباح بنحو 4.6 مليار ليرة سورية، وخطط لتطوير الإنتاج وزيادته:

حققت الشركة العامة لصناعة الكابلات بدمشق أرباحاً بلغت 4,875 مليار ليرة سورية خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2020، على الرغم من الصعوبات التي تواجه العملية الإنتاجية مثل تراجع عدد العمالة إلى جانب الحاجة إلى تحديث بعض الآلات. حيث بين مدير عام الشركة أن هذه الأرباح تم تحقيقها نتيجة بيع 2,648 طن من الكابلات المصنعة، وصلت قيمتها إلى 16,436 مليار ليرة سورية من أصل خطة المبيعات البالغة 11,740 مليار ليرة سورية وبنسبة تنفيذ بلغت 140%. حيث أنتجت الشركة منذ بداية العام الحالي وحتى نهاية شهر تموز حوالي 2,714 طن من مختلف أنواع الكابلات بقيمة 17,556 مليار ليرة سورية وبنسبة تنفيذ بلغت 122% من الخطة الإنتاجية، ومنتجات الشركة مباعة أو قيد البيع بصورة مباشرة.

تتضمن التوجهات المستقبلية للشركة تطوير القدرات الإنتاجية وتوسيعها لتشمل تصنيع كل أنواع كابلات التوتر المنخفض وبأحدث المواصفات، إضافةً إلى إنشاء معمل الحبيبات البلاستيكية الذي يوفر مستلزمات الإنتاج ويخفض التكاليف. كما تسعى الشركة إلى تركيب خط كابلات معزولة ذات التوتر المتوسط للاستغناء عن استيرادها مع توسيع وتطوير المشروع ليتم إنتاج كابلات التوتر العالي عبر شراء خط جديد وتشغيله، إضافة إلى دراسة إمكانية إحداث معملين لصهر وإنتاج قضبان الألمنيوم والنحاس بدلاً من استيرادها إلى جانب إحياء مشروع صناعة الكابلات الضوئية بالتعاون مع وزارة الاتصالات.

هيئة الاستثمار السورية: تشميل مشروع لإنتاج الخميرة في مدينة حسياء الصناعية بتكلفة 30 مليار ليرة سورية:

أعلنت هيئة الاستثمار السورية موافقتها على تشميل مشروع استثماري حيوي في قطاع الصناعات التحويلية لإنتاج الخميرة الطرية والجافة وبجودة عالية في المدينة الصناعية في حسياء. حيث أوضحت الهيئة أن المشروع الحيوي الجديد سيتم تنفيذه في المدينة الصناعية في حسياء في محافظة حمص بكلفة تقديرية تبلغ 30 مليار ليرة سورية حيث سيوفر نحو 40 فرصة عمل وتقدر طاقته الإنتاجية بـ 30 طناً يومياً بحيث يلبي حاجة السوق المحلية من الخميرة ويؤدي للاستغناء عن استيراد هذه المادة كما يسهم بتوفير القطع الأجنبي.

أكد مدير عام الهيئة أن مشروع إنتاج الخميرة يحظى عقب تشميله بالحوافز والتسهيلات كافة التي نص عليها قانون الاستثمار، إضافة إلى الحوافز المقدمة ضمن برنامج إحلال المستوردات، حيث أشار المدير العام إلى أن الهيئة ستعلن قريباً عن فرصة استثمارية جديدة في القطاع الزراعي تتمثل في صناعة أسمدة عضوية للتخفيف من أعباء استيراد هذه المادة الحيوية. حيث أعلنت هيئة الاستثمار السورية مسبقاً عن موافقتها على تشميل مشروع لإنتاج وطحن الكبريت الزراعي بشكليه التعفيري والذواب في المدينة الصناعية في عدرا في محافظة ريف دمشق بطاقة إنتاجية تقدر بـ 2000 طن كبريت سنوياً.

الاقتصادات العربية:

مصر؛ انخفاض مؤشر مديري المشتريات الصناعي في شهر آب من عام 2020:

انخفض مؤشر مديري المشتريات الصناعي إلى 49.4 نقطة في شهر آب من عام 2020، مقارنةً بـ 49.6 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته. وهو الشهر الثالث عشر على التوالي من الانكماش في القطاع الخاص غير النفطي. يعود ذلك إلى تراجع نمو كل من الإنتاج والطلبيات الجديدة.

الإمارات؛ انخفاض مؤشر مديري المشتريات الصناعي في شهر آب من عام 2020:

انخفض مؤشر مديري المشتريات الصناعي إلى 49.4 نقطة في شهر آب من عام 2020، مقارنةً بـ 50.8 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته. وهو أول انكماش في القطاع الخاص بعد تسلسل نمو استمر شهرين، وسط جائحة COVID-19. يعود ذلك إلى تراجع نمو الناتج إلى أدنى مستوى له في ثلاثة أشهر، كما انخفضت معدلات التوظيف، ورسوم البيع بأسرع وتيرة منذ شهر كانون الأول من عام 2019.

الاقتصاد الأوروبي:

منطقة اليورو؛

انخفاض نشاط البناء في شهر آب من عام 2020:

انخفض مؤشر مديري المشتريات للإنشاءات إلى 47.8 نقطة في شهر آب من عام 2020، مقارنةً بـ 48.9 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته. وهو الانكماش السادس على التوالي في قطاع البناء والأكثر حدة في ثلاثة أشهر. يعود ذلك إلى انخفاض كل من؛ نشاط الهندسة المدنية، وإنتاج المباني التجارية، حيث انخفض خلال شهر آب مستوى العمل المنجز في مشاريع بناء المنازل.

انخفاض مبيعات التجزئة في شهر تموز من عام 2020:

انخفضت تجارة التجزئة بنسبة 1.3% في شهر تموز من عام 2020، بعد ارتفاعها بنسبة 5.3% في الشهر السابق من العام ذاته. يعود ذلك إلى انخفاض مبيعات المنتجات غير الغذائية نتيجة انخفاض تجارة المنسوجات والملابس والأحذية، ومعدات الكمبيوتر، والكتب وغيرها.

ارتفاع أسعار المنتجين الصناعيين في شهر تموز من عام 2020:

ارتفعت أسعار المنتجين الصناعيين بنسبة 0.6% في شهر تموز من عام 2020، مقارنةً بارتفاعها بنسبة 0.7% في الشهر السابق من العام ذاته. يعود ذلك إلى ارتفاع أسعار كل من؛ الطاقة، والسلع الاستهلاكية المعمرة، والسلع الوسيطة. على أساس سنوي؛ انخفضت أسعار المنتجين بنسبة 3.3% في شهر تموز من عام 2020، مقارنةً بانخفاضها بنسبة 3.7% في الشهر السابق من العام ذاته.

الاقتصاد الأمريكي:

الولايات المتحدة الأمريكية؛

ارتفاع مؤشر مديري المشتريات المركب في شهر آب من عام 2020:

ارتفع مؤشر مديري المشتريات المركب إلى 54.6 نقطة في شهر آب من عام 2020، مقارنةً بـ 50.3 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته. مما يشير إلى أقوى ارتفاع في النشاط التجاري منذ شهر آذار من عام 2019. يعود ذلك إلى ارتفاع كل من؛ الطلبات الجديدة، وطلبات التصدير الجديدة. كما زادت العمالة منذ شهر شباط من عام 2019. على صعيد الأسعار، كان تضخم تكلفة المدخلات هو الأعلى منذ شهر تشرين الأول من عام 2018.

ارتفاع العجز التجاري في شهر تموز من عام 2020:

ارتفع العجز التجاري إلى 63.6 مليار دولار أمريكي في شهر تموز من عام 2020، مقارنةً بـ 53.5 مليار دولار أمريكي في الشهر السابق من العام ذاته. ، وهذا ما يعكس زيادة في عجز السلع من 9.3 مليار دولار أمريكي إلى 80.9 مليار دولار أمريكي وانخفاض فائض الخدمات بمقدار 0.8 مليار دولار ليبلغ 17.4 مليار دولار أمريكي والذي يعتبر أدنى مستوى منذ عام 2012 كما أن الفجوة التجارية المسجّلة في تموز 2020 تعتبر الأعلى منذ تموز من عام 2008. ورغم زيادة الصادرات والواردات في شهر تموز لكنها ظلت دون مستويات ما قبل COVID-19، حيث ارتفعت الصادرات بنسبة 8.1% لتصل إلى 168.1 مليار دولار أمريكي، مدعومةً بمبيعات السيارات والنفط الخام وأشباه الوصلات والألماس، وارتفعت الواردات بنسبة 10.9% لتصل إلى 231.7 مليار دولار أمريكي، ويرجع ذلك إلى السيارات وقطع غيار السيارات والطائرات المدنية والهواتف المحمولة.

انخفاض معدل البطالة في شهر آب من عام 2020:

انخفض معدل البطالة إلى 8.4% في شهر آب من عام 2020، مقارنةً بـ 10.2% في الشهر السابق من العام ذاته، وهو الانخفاض الرابع على التوالي بعد أعلى مستوى له في شهر

نيسان الذي بلغ 14.7%. حيث انخفض عدد العاطلين عن العمل بمقدار 2.8 مليون إلى 13.6 مليون شخص، واستمرت العديد من الشركات في إعادة توظيف الموظفين بعد الإغلاق بسبب فيروس COVID-19 ومع ذلك، لا يزال معدل البطالة أعلى من 3.5% الذي سجل في شهر شباط من عام 2020، قبل أن يضرب الوباء.

الاقتصاد البريطاني:

المملكة المتحدة؛ انخفاض مؤشر مديري المشتريات للإنشاءات في شهر آب من عام 2020:

انخفض مؤشر مديري المشتريات للإنشاءات إلى 54.6 نقطة في شهر آب من عام 2020، مقارنةً بـ 58.1 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته. ويعود ذلك لعدم وجود عمل جديد لاستبدال العقود المكتملة، وتراجع كل من؛ قطاع الهندسة المدنية والأعمال التجارية، وبناء المنازل، والطلبات الجديدة.

الاقتصاد الروسي:

ارتفاع مؤشر مديري المشتريات التصنيعي في شهر آب من عام 2020:

ارتفع مؤشر مديري المشتريات التصنيعي إلى 51.1 نقطة في شهر آب من عام 2020، مقارنةً بـ 48.4 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته. وهو أول توسع شهري في نشاط المصانع منذ شهر نيسان من عام 2019، ويعود ذلك إلى ارتفاع في الإنتاج والطلبيات الجديدة. على صعيد الأسعار، ارتفعت تكلفة المدخلات إلى أعلى معدلاتها في أربعة أشهر، مع ارتفاع تكاليف الموردين وسعر الصرف.

الاقتصاد الآسيوي:

الصين؛

ارتفاع مؤشر مديري المشتريات التصنيعي العام في شهر آب من عام 2020:

ارتفع مؤشر مديري المشتريات التصنيعي العام إلى 53.1 نقطة في شهر آب من عام 2020، مقارنةً بـ 52.8 في الشهر السابق من العام ذاته. ويعد هذا أكبر تحسن منذ شهر كانون الثاني من عام 2011، يعود ذلك إلى نمو كل من؛ الإنتاج والطلبيات الجديدة مع ارتفاع مبيعات الصادرات الجديدة لأول مرة منذ شهر كانون الأول من عام 2019. مع استمرار نشاط الشراء في الزيادة. على صعيد السعر، زادت تكاليف المدخلات ورسوم المخرجات بوتيرة أقل.

ارتفاع مؤشر مديري المشتريات المركب في شهر آب من عام 2020:

ارتفع مؤشر مديري المشتريات المركب العام إلى 55.1 نقطة في شهر آب من عام 2020، مقارنةً بـ 54.5 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته، مما يشير إلى ثاني أسرع معدل توسع في النشاط التجاري الإجمالي منذ شهر كانون الأول من عام 2010. حيث نما قطاع التصنيع بأكبر قدر منذ شهر كانون الثاني من عام2011، وتوسع التوظيف للمرة الأولى في هذا العام. على صعيد السعر، استمرت تكلفة المدخلات في الارتفاع مما أدى إلى أقوى زيادة في رسوم الإنتاج المركب لمدة عامين.

اليابان؛ انخفاض مؤشر مديري المشتريات الخدمي في شهر آب من عام 2020:

انخفض مؤشر مديري المشتريات للخدمات ليصل إلى 45.0 نقطة في شهر آب من عام 2020، مقارنةً بـ 45.4 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته. وهو الشهر السابع على التوالي من الانكماش في القطاع، وسط التأثير المطول لأزمة COVID-19يعود ذلك إلى انخفاض الطلبات الجديدة بمعدل أكثر حدة مع انخفاض طلبات التصدير الجديدة، كما تراجعت العمالة للشهر السادس على التوالي.

المنظمات والهيئات الدولية:

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛ ارتفاع الأسعار العالمية للأغذية في شهر آب من عام 2020:

ارتفعت الأسعار العالمية للأغذية للشهر الثالث على التوالي في شهر آب من عام 2020 بفعل الطلب الأعلى بالإجمال إلى جانب ضعف الدولار الأمريكي. فقد ارتفع متوسط مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية بنسبة 2% إلى 96.1 نقطة في شهر آب من عام 2020، كما ارتفع مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الحبوب بنسبة 1.9% وكانت أسعار الحبوب الخشنة الأشدّ ارتفاعاً، كذلك ارتفعت أسعار الذرة الرفيعة والأسعار الدولية للأرزّ بفعل المحدودية الموسمية للكميات المتاحة وارتفاع الطلب في أفريقيا. كما ارتفع مؤشر منظمة

الأغذية والزراعة لأسعار السكر بنسبة 6.7% مما يشير إلى تراجع توقعات الإنتاج بسبب الظروف المناخية غير المواتية في الاتحاد الأوروبي وتايلند التي تعد ثاني مصدر للسكر في العالم، إضافةً إلى الطلب الكبير على الواردات في الصين. وكذلك ارتفع مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الزيوت النباتية بنسبة 5.9% تحت تأثير ارتفاع أسعار زيت النخيل، إضافة إلى ارتفاع أسعار زيوت الصويا ودوار الشمس وبذور اللفت. تعكس هذه التغيرات توقع حدوث تباطؤ في الإنتاج في البلدان الرئيسة المنتجة لزيت النخيل في ظل الطلب العالمي المرتفع على الواردات.

بينما بقي مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار منتجات الألبان على حاله مقارنةً بمستواه في الشهر السابق من العام ذاته، حيث تراجعت أسعار الأجبان والحليب الكامل المجفف في ظل توقعات وجود كميات موسمية كبيرة متاحة للتصدير في أوسيانيا، مقابل ارتفاع أسعار الزبدة بفعل انحسار الكميات المتاحة للتصدير في أوروبا في أعقاب موجة الحر السائدة خلال شهر آب والتي أدت إلى خفض إنتاج الحليب. وكذلك بقي مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار اللحوم دن تغيير عن مستواه المسجل في الشهر السابق نتيجة تراجع الطلب على واردات لحوم الأبقار والدواجن والأغنام الذي قابله ارتفاع الطلب على واردات لحوم الخنزير من الصين.

أسواق المال العربية والدولية:

البورصة العربية:

ارتفعت أسواق المال العربية في نهاية تداولاتها الأسبوعية باستثناء المؤشر الرئيس للبورصة المصرية **EGX30** الذي انخفض بنسبة بلغت 2.46% مسجلاً 11,180.81 نقطة بضغط من قطاعات السياحة، والنقل والاتصالات، بينما ارتفع المؤشر العام السعودي **TASI** بنسبة بلغت 1.39% مسجلاً 8,045.09 نقطة بدعم من قطاعات الصناعة، والمصارف، والتجزئة، وارتفع مؤشر سوق دبي المالي **DFMGI** بنسبة بلغت 0.59% مسجلاً 2,282.70 نقطة بدعم من قطاعات العقارات، والمصارف، والنقل، كما ارتفع المؤشر الرئيس للبورصة المغربية **MASI** بنسبة بلغت 0.41% مسجلاً 10,190.57 نقطة بدعم من قطاعات التأمين، الصناعة، والاتصالات، وارتفع المؤشر العام الأردني **AMGNRLX** بنسبة بلغت 0.31% مسجلاً 1,581.59 نقطة بدعم من قطاعات الصناعة، والمالية، والخدمات.

الشكل رقم 6 تطور أهم مؤشرات الأسواق العربية خلال أربعة أسابيع

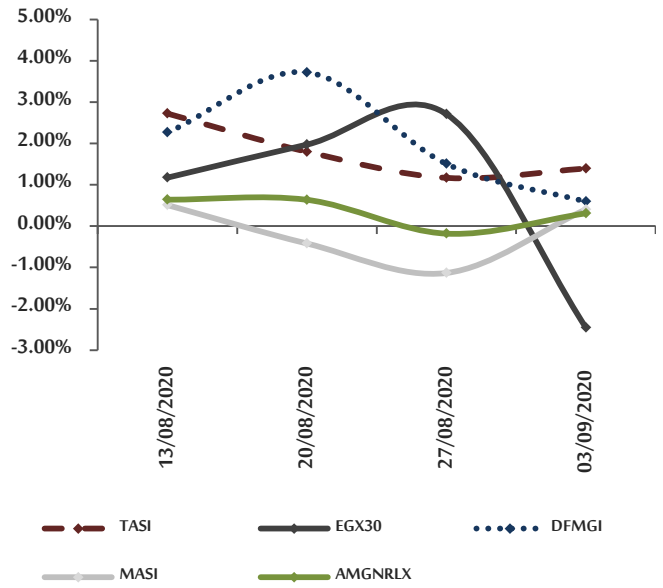

الأسهم الأمريكية:

انخفضت مؤشرات الأسواق الأمريكية في نهاية تداولاتها الأسبوعية بعد المكاسب المذهلة التي تم تسجيلها خلال الأشهر القليلة الماضية، حيث ظهرت الضغوط البيعية بصورة واضحة من قبل المستثمرين على أسهم شركات التكنولوجيا والطيران مما يعبر عن قلقهم بشأن استمرار الأزمة العالمية، يعود هذا الانخفاض لأسباب عدة ولكن أهمها؛ قد يرجع إلى أن قيم بعض الأسهم قد أصبحت مبالغ فيها بعض الشيء، تحديداً الأسهم التكنولوجية المدرجة بمؤشر ناسداك، لذلك قد رأى المستثمرون أن الفرصة جيدة لجني الأرباح بعد أن قامت بعض الصناديق الاستثمارية الكبرى بتصفية مراكزها من خلال أسهم كل من شركتي تسلا وأبل إلى جانب كبار المستثمرين، مسجلةً خسائر في قطاعات الصناعة، والتكنولوجيا، والخدمات؛ حيث انخفض مؤشر **NASDAQ** بنسبة بلغت 3.27% مسجلاً 11,313.13 نقطة، وانخفض

مؤشر **S&P500** بنسبة بلغت 2.31% مسجلاً 3,426.96 نقطة، وانخفض مؤشر **DJI** بنسبة بلغت 1.82% مسجلاً 28,133.31 نقطة.

الشكل رقم 7 تطور أهم مؤشرات الأسواق الأمريكية خلال أربعة أسابيع

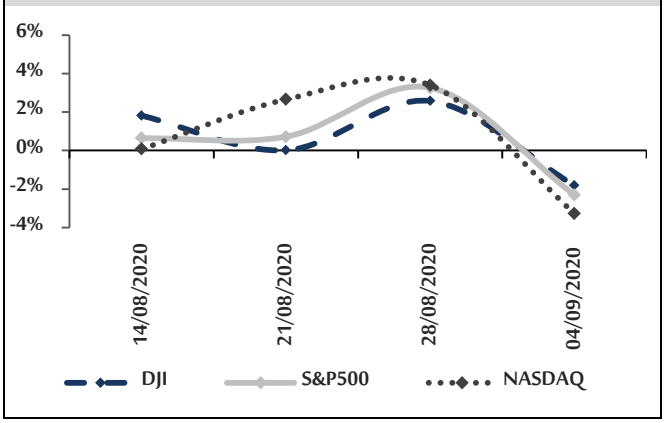

الأسهم الأوروبية:

أغلقت الأسهم الأوروبية تداولاتها الأسبوعية على انخفاض تزامناً مع استمرار الضغوط البيعية التي تشهدها أسواق الأسهم العالمية، حيث يستمر المستثمرين في عمليات البيع وسط مخاوف تحديداً على أسهم شركات التكنولوجيا والطيران مما يعبر عن قلقهم بشأن استمرار الأزمة العالمية؛ حيث انخفض مؤشر **FTSE100** البريطاني بنسبة بلغت 2.76% مسجلاً 5,799.08 نقطة بضغط من قطاعات النقل، والتكنولوجيا، والصناعة، وانخفض مؤشر **DAX30** الألماني بنسبة بلغت 1.46% مسجلاً 12,842.66 نقطة بضغط من قطاعات الخدمات، والتكنولوجيا، والصناعة، وانخفض مؤشر **CAC40** الفرنسي بنسبة بلغت 0.76% مسجلاً 4,965.07 نقطة بضغط من قطاعات الاتصالات، والخدمات، والسلع المعمرة.

الشكل رقم 8 تطور أهم مؤشرات الأسواق الأوروبية خلال أربعة أسابيع

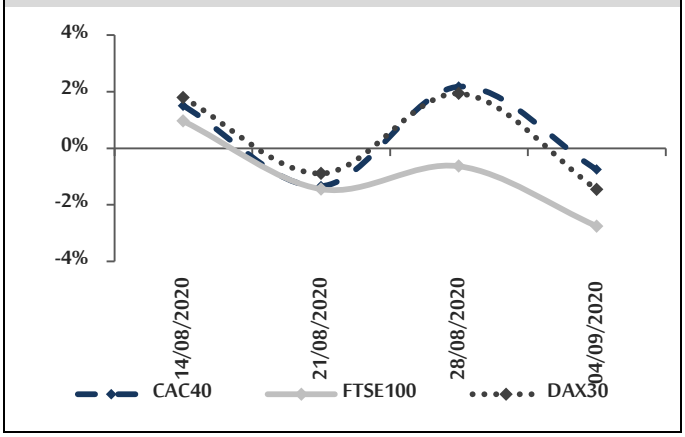

الأسهم الآسيوية:

أغلقت مؤشرات الأسهم الآسيوية على انخفاض في نهاية تداولاتها الأسبوعية بعد أن دفعت موجة البيع في أسهم التكنولوجيا التي ارتفعت كثيراً في وول ستريت السوق لأكبر انخفاض في نحو ثلاثة أشهر باستثناء مؤشر **NIKIE225** الياباني الذي بلغ أعلى مستوى له في ثلاثة عقود مقيمة بالدولار الأمريكي، إذ عززت الآمال في المزيد من التحفيز الاقتصادي المحلي المعنويات حيث ارتفع بنسبة بلغت 1.41% مسجلاً 23,205.43 نقطة بدعم من قطاعات الصناعة، والتجزئة، والخدمات، بينما انخفض المؤشر الرئيس للبورصة الهندية **NSEI50** بنسبة بلغت 2.69% مسجلاً 11,333.85 نقطة بضغط من قطاعات التكنولوجيا، والمصارف، والسلع الاستهلاكية، وانخفض مؤشر **S&P/ASX200** الأسترالي بنسبة بلغت 2.44% مسجلاً 5,925.50 نقطة بضغط من قطاعات الصناعة، والتكنولوجيا، والمالية، وانخفض مؤشر شنغهاي المركب **SSEC** الصيني بنسبة بلغت 1.42% مسجلاً 3,355.37 نقطة بضغط من قطاعات التكنولوجيا، والصناعة، والخدمات.

الشكل رقم 9 تطور أهم مؤشرات الأسواق الآسيوية خلال أربعة أسابيع .

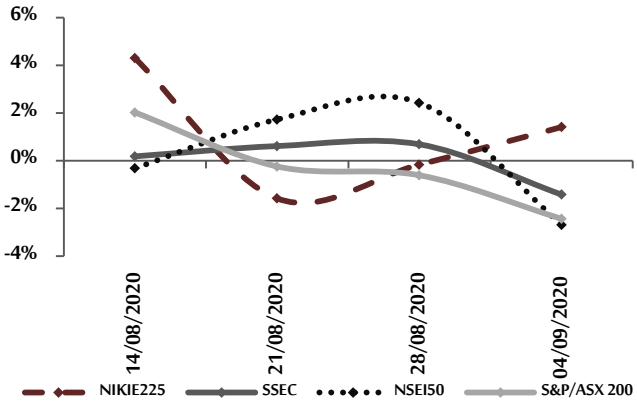

الأسهم الروسية:

أغلقت بورصة موسكو تداولاتها الأسبوعية على انخفاض، حيث انخفض مؤشر **IMOEX** بنسبة بلغت 1.97% مسجلاً 2,921.55 نقطة بضغط من قطاعات الخدمات، والنفط والغاز الطبيعي، والمالية.

الشكل رقم 10 تطور مؤشر السوق الروسية خلال أربعة أسابيع

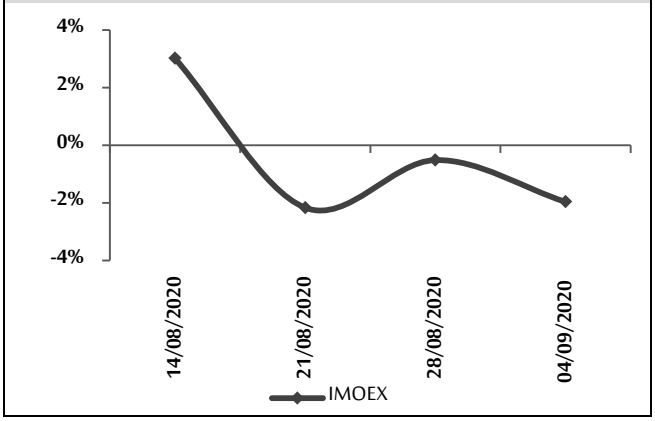

أسعار العملات:

اليورو:

تابع اليورو ارتفاعه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 1.1936 دولار أمريكي لليورو بعد أن أغلق في الأسبوع السابق مرتفعاً (عند مستوى 1.1903 دولار أمريكي لليورو) ليقترب من مستوى 1.2 دولار أمريكي لليورو، وهو أعلى مستوى له في 28 شهر نتيجة ضعف العملة الأمريكية وسط توقعات الأسواق باستمرار أسعار الفائدة الأمريكية عند مستويات منخفضة لفترة طويلة، بينما انخفض في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 1.1838 دولار أمريكي نتيجة بيانات اقتصادية أوروبية ضعيفة[1].

الشكل رقم 11 تطور سعر صرف اليورو مقابل الدولار خلال أسبوعين

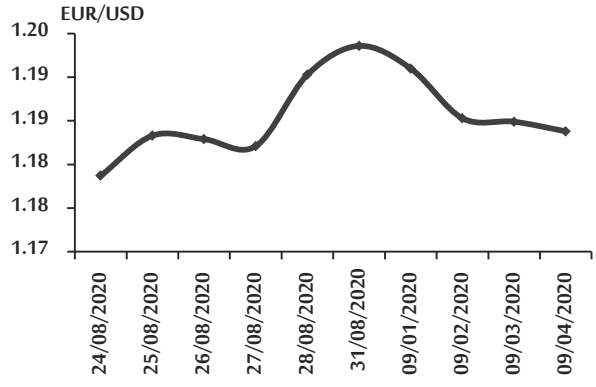

الجنيه الإسترليني:

تابع الجنيه انخفاضه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 1.3369 دولار أمريكي للجنيه بعد أن أغلق في الأسبوع السابق مرتفعاً (عند مستوى 1.3349 دولار أمريكي للجنيه) نتيجة تراجع الدولار الأمريكي، بينما انخفض في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 1.3276 دولار أمريكي للجنيه بعد تقارير تفيد بوجود خلاف جديد بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي حول Brexit.

الشكل رقم 12 تطور سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدولار خلال أسبوعين

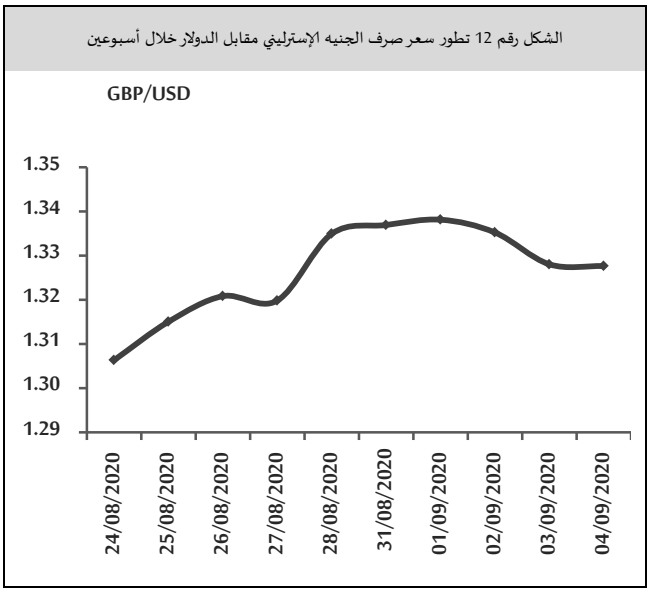

الين:

انخفض الين في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 105.89 ين للدولار الأمريكي بعد أن أغلق في الأسبوع السابق مرتفعاً (عند مستوى 105.34 ين للدولار الأمريكي) نتيجة بيانات اقتصادية يابانية ضعيفة[2]، وتابع انخفاضه في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 106.25 ين للدولار الأمريكي نتيجة انخفاض الطلب على الين بعد استقالة رئيس الوزراء الياباني وبيانات اقتصادية ضعيفة[3].

[1] انخفض مؤشر مديري المشتريات الخدمي إلى 50.5 نقطة في شهر آب من عام 2020، من 54.7 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته.

[2] انكمش الإنتاج الصناعي الياباني بنسبة 18.2% في شهر حزيران من عام 2020 على أساس سنوي، مقارنةً بانكماشه بنسبة 26.3% في الشهر السابق من العام ذاته.

[3] انخفضت مبيعات التجزئة بنسبة 3.3% على أساس شهري في شهر تموز من عام 2020، مقارنةً بارتفاعها بنسبة 13.1% في الشهر السابق من العام ذاته.

الشكل رقم 13 تطور سعر صرف الين الياباني مقابل الدولار خلال أسبوعين

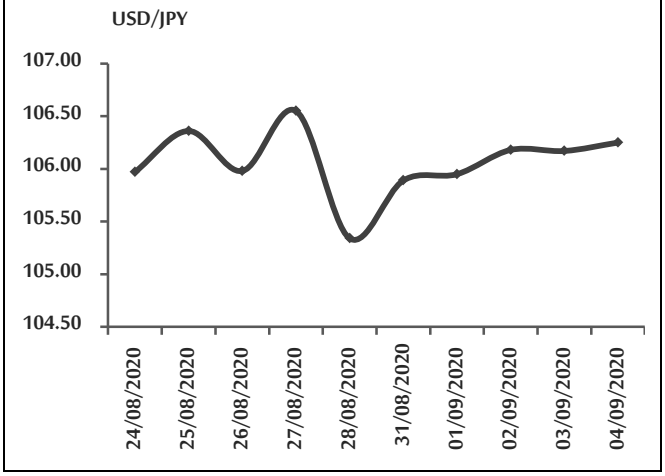

اليوان:

تابع اليوان ارتفاعه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 6.8474 يوان للدولار الأمريكي بعد أن أغلق في الأسبوع السابق مرتفعاً (عند مستوى 6.8647 يوان للدولار الأمريكي) نتيجة تراجع الدولار الأمريكي، وتابع ارتفاعه في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 6.8375 يوان للدولار الأمريكي مدعوماً بيانات اقتصادية جيدة[1]، بينما انخفض في تداولات نهاية الأسبوع ليغلق عند مستوى 6.8434 يوان للدولار الأمريكي نتيجة قيام بنك الصين الشعبي بضخ 100 مليار يوان في الأسواق.

الشكل رقم 14 تطور سعر صرف اليوان مقابل الدولار خلال أسبوعين

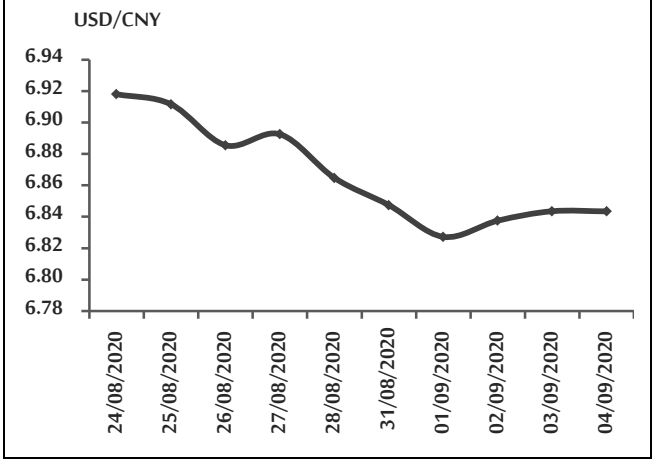

الروبل الروسي:

افتتح الروبل تداولاته الأسبوعية على انخفاض مسجلاً 74.0718 روبل للدولار الأمريكي بعد أن أغلق في الأسبوع السابق مرتفعاً (عند مستوى 74.0056 روبل للدولار الأمريكي) نتيجة المخاطر السياسية المتعلقة بالأزمة في بيلاروسيا، وتهديد الاتحاد الأوروبي بفرض عقوبات اقتصادية جديدة على موسكو بشأن تسميم المعارض السياسي (أليكسي نافالني)، وتابع انخفاضه في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 75.4087 روبل للدولار الأمريكي عقب بيانات اقتصادية روسية ضعيفة[2].

الشكل رقم 15 تطور سعر صرف الروبل الروسي مقابل الدولار خلال أسبوعين

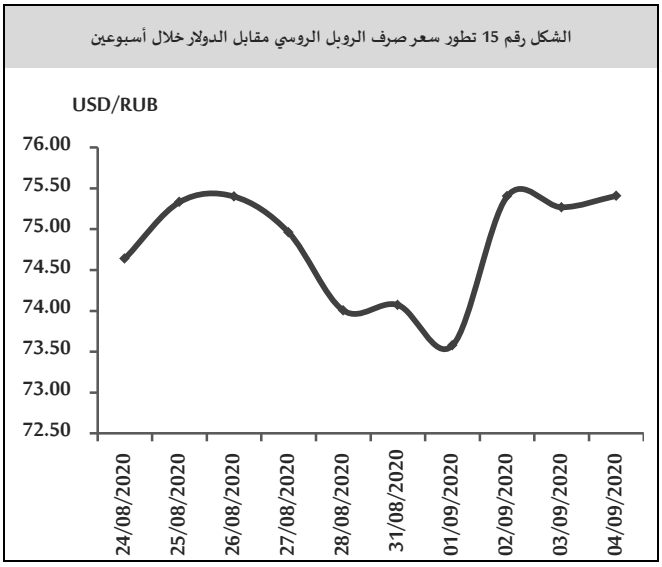

البتكوين:

تابعت عملة البتكوين ارتفاعها في بداية تداولاتها الأسبوعية مسجلةً 11,671.00 دولار أمريكي للوحدة الواحدة بعد أن أغلقت مرتفعةً في الأسبوع السابق (عند مستوى 11,545.00 دولار أمريكي للوحدة الواحدة) نتيجة انخفاض الدولار الأمريكي بينما انخفضت في تداولات منتصف الأسبوع وآخره لتغلق عند مستوى 10,484.70 دولار أمريكي للوحدة الواحدة وسط عمليات البيع بهدف جني الأرباح.

[1] ارتفع مؤشر مديري المشتريات التصنيعي إلى 53.1 نقطة في شهر آب من عام 2020، من 52.8 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته.

[2] انخفض مؤشر مديري المشتريات الخدمي إلى 58.2 نقطة في شهر آب من عام 2020، مقارنةً بـ 58.5 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته.

الشكل رقم 16 تطور سعر صرف البتكوين مقابل الدولار خلال أسبوعين

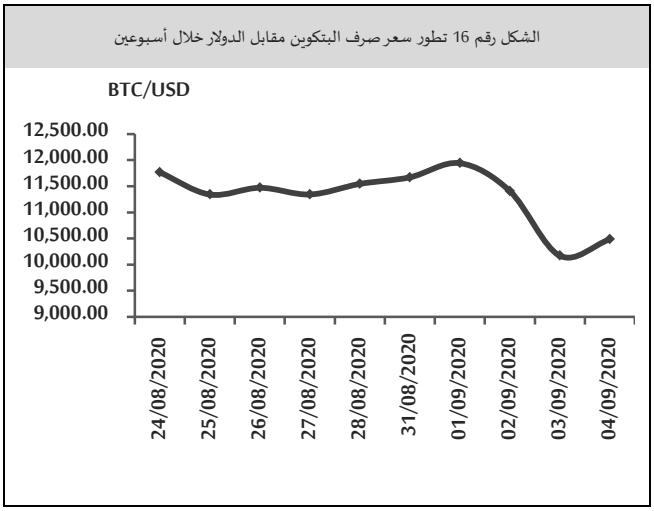

أسعار السلع

الذهب:

ارتفع الذهب في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 1,978.60 دولار أمريكي للأونصة، بعد أن أغلق منخفضاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 1,964.49 دولار أمريكي للأونصة) حيث ارتفعت أسعار الذهب نتيجة هبوط الدولار الأمريكي إلى أدنى مستوى له في عامين بفعل التحول نحو المزيد من التيسير في السياسة النقدية لمجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، بينما انخفض في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 1,934.30 دولار أمريكي للأونصة حيث تراجع بعد بيانات الوظائف الأمريكية التي رفقت الدولار الأمريكي وشجعت الأسواق على المخاطرة[1].

الشكل رقم 17 تطور سعر الذهب خلال أسبوعين

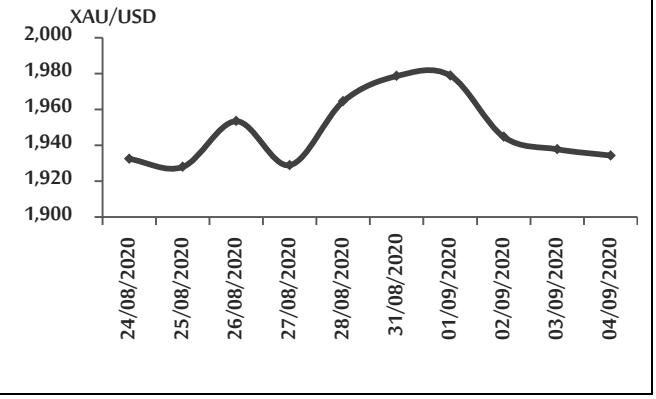

[1] أضاف الاقتصاد الأمريكي 1.371 مليون وظيفة في شهر آب من عام 2020، مقارنةً بـ 1.734 مليون وظيفة في الشهر السابق، حيث انخفض معدل البطالة إلى 8.4% في شهر آب من عام 2020، مقارنةً بـ 10.2% في الشهر السابق من العام ذاته.

النفط:

ارتفع النفط في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 45.28 دولار أمريكي للبرميل بعد أن أغلق منخفضاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 45.05 دولار أمريكي للبرميل) نتيجة انخفاض الدولار الأمريكي، بينما انخفض في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 42.66 دولار أمريكي نتيجة المخاوف بشأن ضعف الطلب على النفط بسبب بطء التعافي الاقتصادي من جائحة COVID-19.

الشكل رقم 18 تطور سعر النفط خلال أسبوعين

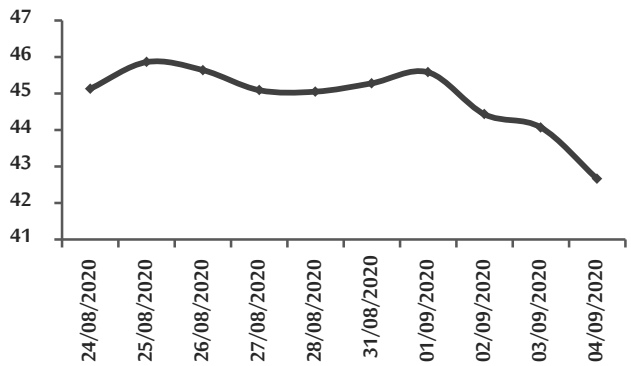

الغاز الطبيعي

انخفض الغاز الطبيعي في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 2.630 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية[2] بعد أن أغلق مرتفعاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 2.657 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية) نتيجة انخفاض الطلب على الغاز الطبيعي في الربع الثاني من عام 2020، وتابع انخفاضه في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 2.588 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية نتيجة انخفاض العقود الآجلة للغاز الطبيعي.

[2] عرفت الوحدة الحرارية MBTU لتكون 1000BTU، (بالإنجليزية: British thermal unit BTU أو Btu)، حيث أضيف الحرف اللاتيني M الذي يعبر عن 1000 إلى الوحدة الحرارية البريطانية، وبذلك يعني المختصر الإنجليزي MBTU ألف وحدة حرارية بريطانية، وقد يتسبب هذا التعريف الغريب التباساً لدى الناس حيث أنه طبقاً لنظام الوحدات المتري M تعني مليوناً وليس ألفاً، حيث يشكل حرف M اختصارا لكلمة Mega أي مليون. ولتفادي تلك الالتباسات فيستخدم المهتمون التعبير MMBTU للتعبير عن 1 مليون وحدة حرارية بريطانية، حيث 1 مليون وحدة حرارية بريطانية (يرمز لها MMBTU) تعادل 28,26 متر مكعب غاز، وذلك باعتبار أن المتر المكعب يعطي طاقة حرارية مقدارها 40 ميجا جول.

الشكل رقم 19 تطور سعر الغاز الطبيعي خلال أسبوعين

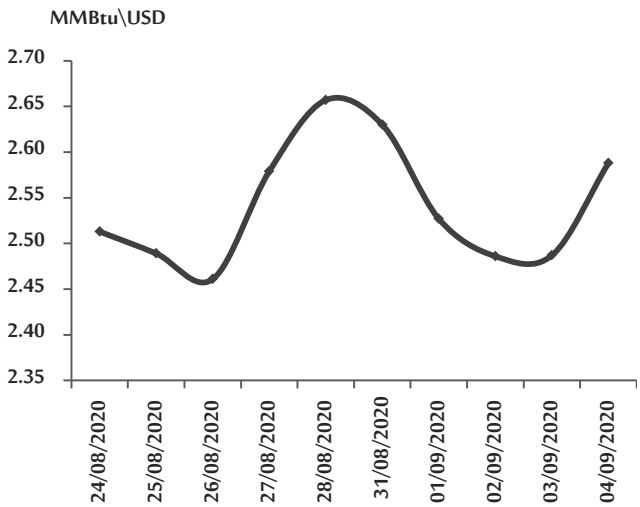

أوراق عمل بحثية:

صندوق النقد الدولي؛ معالجة الديون المفرطة لدى القطاع الخاص في آسيا: الجوانب الاقتصادية والقانونية: [1]

ساهم تعزيز نفوذ القطاع الخاص في الاقتصادات الناشئة في بقاء أسعار الفائدة منخفضة للغاية لفترة طويلة جداً منذ الأزمة المالية العالمية. تبحث هذه الدراسة المخاطر التي تنطوي عليها الرافعة المالية الخاصة على النمو، والمخاطر المتزايدة من ديون الأسر المرتفعة، وتستخدم إطار النمو ضمن ظروف المخاطرة(Adrian, Boyarchenko, Giannone, 2019) لدراسة كيف تؤثر أنواع مختلفة من الاستدانة الخاصة مخاطر على نمو الناتج المحلي الإجمالي في المستقبل في الاقتصادات الآسيوية. من أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أولاً؛ على الرغم من المكاسب المحتملة على المدى القصير، يمكن للرافعة المالية الخاصة العالية أن تتضمن مخاطر للنمو على المدى المتوسط. وهناك أيضاً تكاليف نقدية وقانونية واجتماعية كبيرة مع تراكم الديون وعملية التسوية الرسمية. ينبغي اتباع أفضل استراتيجية لتجنب زيادة نسبة الديون. ومع ذلك، في حالة وجود مديونية مفرطة، من المهم أن يكون هناك استراتيجيات سريعة ومنخفضة التكلفة تعيد الفاعلية الاقتصادية إلى النشاط الإنتاجي، وقد بلورت صدمة COVID-19 التكاليف الاقتصادية والاجتماعية للديون الخاصة المرتفعة، مما يشير إلى إلحاح أكبر في وضع أطر مناسبة لتسوية الديون للتعامل مع تحدياتها. ثانياً؛ تتطلب معالجة المديونية المفرطة اتباع نهج شامل يشمل سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القانونية ومن أهمها: 1- السياسات الاحترازية الكلية كإجراءات وقائية وتفاعلية. ومع ذلك، فإن الأدوات الاحترازية الكلية ليست فعالة بدون معلومات جيدة عن الالتزامات الإجمالية، أو سعة الخدمة، أو قيم الضمان. 2- السياسات المالية يمكن أن تكون وقائية، على سبيل المثال السياسة الضريبية لإزالة تحيز الديون لكل من الشركات والأسر (إلغاء خصومات الرهن العقاري في ضريبة الدخل الشخصي) كما يمكن أن تكون أيضاً تفاعلية من خلال تقديم الدعم للأسر المثقلة بالديون. ومن المهم ألا تؤدي الإجراءات المالية إلى تشويه المنافسة (أي عدم دعم المؤسسات الفاشلة). 3- السياسات والأدوات القانونية، يجب أن يكون التركيز على التدابير الوقائية، بما في ذلك سياسات أوسع للمستهلكين مثل محو الأمية المالية، وحماية المستهلك. كما يجب دمجها مع الإجراءات اللاحقة التي تؤثر في سلوك الفاعلين الاقتصاديين وتجعل التدابير المسبقة أكثر فعالية. 4- الأنظمة الوقائية لديها قيود أقل على القدرة في التعامل مع عدد كبير من الشركات أو الأسر المثقلة بالديون. 5- في حالات الأزمات مثل جائحة COVID-19، يوصى باتباع نهج تسلسلي، وينبغي اتباع تدابير مثل إجراءات التسوية خارج القضاء للإسراع بتسوية الديون بصورة منظمة دون إرباك النظام القضائي الرسمي. وأخيراً؛ أكدت الدراسة على أن هذه الأدوات تعزز بعضها البعض وتوفر المرونة ليكون لها تأثير تراكمي في معالجة الإفراط في المديونية. وفي الوقت نفسه، تقلل آليات منع الإعسار الفعالة من تدفق القضايا وتسمح لأنظمة المحاكم أن تكون أكثر كفاءة في التعامل مع تلك التي تصل إلى المحاكم. وباختصار، هناك العديد من أوجه التنسيق بين هذه الأدوات المختلفة لمساعدة البلدان على اتخاذ قرارات بشأن أولويات الإصلاح، وتصميم

[1] IMF, Tackling Private Over-Indebtedness in Asia: Economic and Legal Aspects, N.20/172, Aug, 2020.

استراتيجيات للتعامل مع المديونية المفرطة وفقاً للأفضليات الاقتصادية والاجتماعية.

صندوق النقد الدولي: زعزعة الاستقرار ترتيبات سعر الصرف والديون بالعملات الأجنبية:[1]

غالباً ما تستجيب الأسواق الناشئة للصدمات من خلال التدخل في أسواق الصرف الأجنبي وبالتالي منع تعديل سعر الصرف. يمكن أن تعمل هذه الاستجابة على تخفيف تأثير الصدمات وزيادة مساحة عمل السياسة النقدية، ولكنها قد تحفز أيضاً المشاركين الاقتصاديين على زيادة المخاطرة وتحمل المزيد من أعباء ديون العملات الأجنبية. تحلل هذه الدراسة بصورة تجريبية دور مرونة سعر الصرف في التأثير في مثل هذه المخاطرة، باستخدام ارتباطات متدرجة وتقديرات الفروق. ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أولاً؛ من أبرز التحديات التي تواجه سياسات الأسواق الناشئة تدهور الميزانيات العمومية المحلية، وعمليات الشركات، ومرونة الأسر. (حيث أدى تشديد الأوضاع المالية العالمية إلى اضطرابات في العديد من الأسواق الناشئة). وبينما يُنظر إلى الزيادة في حيز السياسة على أنها زيادة في قدرة صانعي السياسات للتعامل مع الصدمات، إلا أنها تقدم أيضاً إمكانية زيادة المخاطرة في القطاع الخاص إذا كان احتمال حدوث انخفاض في قيمة العملة منخفض. ثانياً؛ إن زيادة مرونة سعر الصرف ترتبط بالفعل بمستويات أقل من الديون بالعملة الأجنبية. وبالنظر إلى الإحصائيات، تبين وجود علاقة سلبية بين مرونة سعر الصرف ومستوى ديون العملات الأجنبية في بلد ما. والواضح أن طبيعة العلاقة الأساسية يمكن أن تكون متعددة الأوجه. حيث يشير التحليل التجريبي للمتغيرين الرئيسين للفائدة إلى أن أي بلد يتجه نحو زيادة مرونة سعر الصرف يمكن أن يشهد بالفعل انخفاضاً في ديون العملات الأجنبية. ورغم ذلك، فإن هذه النتائج ليست مطلقة وهناك محاذير عدة ومن أهمها؛ من غير المحتمل أن يكون حجم التأثير متجانس حيث يجب مراعاة الاعتبارات الخارجة عن نطاق هذه الدراسة ومنها؛ على سبيل المثال، الإطار التنظيمي الاحترازي في كل بلد، وتكوين ميزان مدفوعات الدولة، ومدى التحوط للديون الخارجية، إما بصورة طبيعية أو من خلال العقود المالية، وكذلك عمق وهيكل الأسواق المالية المحلية ووجود قاعدة مدخرات محلية. ثالثاً؛ قد يؤدي الحد من تقلبات أسعار الصرف من قبل صانعي السياسات، إلى تغيير مقايضة المخاطر والعائد من قبل الشركات والأسر، وهذه النتيجة تسهم بصورة إيجابية في منع الاضطراب المفرط في الأسواق المالية. كما قد يزيد التدخل المدروس بعناية (وظيفة المصارف المركزية كمقرض أخير) لمعالجة نقص السيولة من الآثار السلبية للمخاطر. أيضاً، على الرغم من الفوائد المرتبطة بأسعار الصرف المرنة، فإن استخدام التدخل في سعر صرف العملات الأجنبية لمعالجة ظروف السوق المضطربة يمكن أن يزيد من مساحة السياسة النقدية للاستجابة للصدمات الخارجية. علاوة على ذلك، كما في حالة (وظيفة المصارف المركزية كمقرض أخير)، يمكن للسياسات التكميلية أن تقلل من هذه الآثار وبالتالي تحسين مفاضلة التكلفة والعائد للتدخل في السياسة. وأخيراً؛ أكدت الدراسة على أن وجود قاعدة مستثمرين محليين إضافة إلى تطوير الأسواق المالية من شأنه أن يقلل الاعتماد على التمويل الأجنبي الذي غالباً ما يكون أقل سهولة في توفيره بالعملة المحلية. والسياسات الاحترازية الكلية التي تمنع تراكم ديون العملات الأجنبية ستكون مثال ملموس آخر في هذا المجال.

اقتصاد الأسبوع

كوسوفو: اقتصاد انتقالي محدود الموارد:

تقع كوسوفو جنوب شرق أوروبا، بين صربيا ومقدونيا، تبلغ مساحتها 10.9 ألف كم^2، وعدد سكانها نحو 1.8 مليون نسمة وفق تقديرات عام 2018.

الناتج المحلي الإجمالي:

بلغ إجمالي الناتج المحلي في كوسوفو 7.93 مليار دولار أمريكي في عام 2019، مقارنةً بـ 7.94 في العام السابق، وتمثل قيمة

[1] IMF, Destabilizing Stability? Exchange Rate Arrangements and Foreign Currency Debt, N.20/173, Aug, 2020.

الناتج المحلي الإجمالي لكوسوفو 0.01% من الاقتصاد العالمي، ويأتي قطاع الخدمات في المرتبة الأولى بنسبة 70.4% من الناتج المحلي الإجمالي يليه قطاع الصناعة بنسبة 17.7%، ثم الانتاج الزراعي بنسبة 11.9% من الناتج المحلي الإجمالي.

نمو الناتج المحلي:

سجل اقتصاد كوسوفو نمواً بمعدل 1.3% على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2020، بعد نموه بمعدل 3.9% في الربع الرابع من العام 2019، متأثراً بتداعيات انتشار جائحةCOVID-19، حيث تباطأ استهلاك الأسر بصورة حادة كما انخفض الانفاق الحكومي.

معدل التضخم:

انخفضت أسعار المستهلكين في كوسوفو بمعدل 0.1% في شهر تموز من عام 2020، بعد ارتفاعها بمعدل 0.1% في الشهر السابق من العام ذاته، على أساس شهري؛ انخفض مؤشر أسعار المستهلكين في كوسوفو بنسبة 0.3% في شهر تموز من عام 2020، بعد انخفاضه بمعدل 0.4% في الشهر السابق من العام ذاته.

معدل البطالة:

ارتفع معدل البطالة في كوسوفو إلى 25.9% في الربع الرابع من العام 2019، مقارنةً بمعدل 24.5% في الربع السابق من العام ذاته، كما ارتفع معدل البطالة بين الشباب في كوسوفو إلى 49.1% في الربع الرابع من العام 2019، مقارنةً بـ 48.9% في الربع السابق من العام ذاته.

العجز التجاري:

سجلت كوسوفو عجزاً في الميزان التجاري قدره 312 مليون دولار أمريكي في شهر تموز من العام 2020، مقارنةً بعجز قدره 291.2 مليون دولار أمريكي في الشهر السابق من العام ذاته، حيث انخفضت الصادرات بمعدل 4.7% لتبلغ 50.4 مليون دولار أمريكي، وارتفعت الواردات بمعدل 5.35% لتبلغ نحو 362.35 مليون دولار أمريكي.

احتياطي النقد الأجنبي والذهب[1]:

بلغت احتياطيات النقد الأجنبي في كوسوفو 694 مليون دولار أمريكي في عام 2017، مقارنةً بـ 708.7 مليون دولار أمريكي في العام السابق.

الدين الخارجي والحكومي:

ارتفع الدين الخارجي في كوسوفو ليبلغ نحو 2.6 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2020، مقارنةً بـ 2.57 مليار دولار أمريكي في الربع الرابع من العام 2019، وسجلت الديون الحكومية في كوسوفو معدل 17.12% من إجمالي الناتج المحلي للبلاد في عام 2018.

بيئة الأعمال:

تحتل كوسوفو المرتبة 57 من بين 190 اقتصاداً في سهولة ممارسة الأعمال وفق تصنيفات البنك الدولي لعام 2019، وتأتي في المرتبة 101 الأقل فساداً من بين 180، وفقاً لمؤشر مدركات الفساد لعام 2019 الذي أوردته منظمة الشفافية الدولية.

[1] -the world factbook اقتصاد كوسوفو.

أهم المؤشرات الاقتصادية العالمية:

البلد	الناتج المحلي الإجمالي		التضخم		معدل البطالة	سعر الفائدة	الميزان التجاري		
	ربعي	سنوي	شهري	سنوي	latest	latest	Latest		
الولايات المتحدة الأمريكية	% -31.7 Q2	%-9.1 Q2	% 0.6 Jul	% 1 Jul	%8.4 Aug	%0.25 Jul	-63.6	مليار دولار أمريكي	Jul
منطقة اليورو	%- 12.1 Q2	%- 15 Q2	%-0.4 Aug	%-0.2 Aug	%7.9 Jul	%0 Jul	21.2	مليار يورو	Jun
المملكة المتحدة	%-20.4 Q2	%-21.7 Q2	% 0.4 Jul	%1 Jul	%3.9 Jun	%0.1 Aug	5.3	مليار جنيه استرليني	Jun
روسيا	%0.3 Q4	%-8.5 Q2	% 0 Aug	%3.6 Aug	%6.3 Jul	%4.25 Jul	5.29	مليار دولار أمريكي	Jun
الصين	%11.5 Q2	%3.2 Q2	%0.6 Jul	%2.7 Jul	%5.7 Jul	%3.85 Aug	58.93	مليار دولار أمريكي	Aug
اليابان	%-7.8 Q2	%-9.9 Q2	% 0.2 Jul	%0.3 Jul	%2.9 Jul	%-0.1 Jul	11.6	مليار ين ياباني	Jul
تركيا	% -11 Q2	%-9.9 Q2	%0.86 Aug	%11.77 Aug	%12.9 May	%8.25 Aug	-2.69	مليار دولار أمريكي	Jul
الهند	%0.70 Q1	%-23.9 Q2	% 1.58 Jul	%6.93 Jul	%11 Jun	%4 Aug	-4.83	مليار دولار أمريكي	Jul
استراليا	%-7 Q2	%-6.3 Q2	%-1.9 Q2	%-0.3 Q2	%7.5 Jul	%0. 25 Sep	4.60	مليار دولار استرالي	Jul
مصر	%5.6 Q4	%5 Q1	%0.4 Jul	%4.2 Jul	%9.6 Q2	%9.25 Aug	-3.3	مليار دولار أمريكي	Jun
الأردن	%2.1 Q1	%1.3 Q1	%0.1 Jul	%-0.6 Jul	%19.3 Q1	%2.5 Mar	-0.7	مليار دولار أمريكي	May
لبنان	%-4 Q1 2019	%-5Q2 2019	%11.42 Jul	112.39 % Jul	%6.2 2019	%4.53 Mar	-0.57	مليار دولار أمريكي	Jun